

جدول (١٦): الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة<sup>١/</sup>  
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوي	بيان سنوي				
	مارس-١٥	ديسمبر-١٥	سبتمبر-١٥	يونيو-١٥	يونيو-١٤
٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٣٦٨,٤٥٥	٢,٢٤٨,٧٥٠	١,٩٩٨,٢٠٠	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦
٢,٢١٥,٤٤٢	١,٨٨٥,٤٦٠	١,٧٩٢,٢١٠	١,٦٩٩,٧١٨	١,٧١٨,٤٢٥	١,٤٨١,١٠٣
٦٩٧,٧٤٩	٦٤٠,٧٧٤	٦٢١,٣٦٩	٥٧٢,٥٨٨	٥٩٦,١٩٦	٥٣٤,٦٧٠
-	-	-	-	-	-
٧١٧,٠١٤	٦٦٦,٠٣٨	٦٢٢,٧٤٢	٥٤٦,٥٩٠	٥٩٠,٩٩٣	٤٣٦,٥١٠
٢٦,٣١٠	٢٣,١٦٠	٢٣,١٦١	٢٢,٥٦٠	٢٢,٥٦٠	٢١,٣٩٠
٤٤٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧١	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠
١٩,٣٦٠	١٩,٣٦٠	١٩,٣٦٠	١٧,٨٦٠	١٧,٨٦٠	١٦,٣٦٠
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
٩,٨٧٣	٩,٠١٠	٩,١١٥	٧,٥٠٧	٨,٣١٥	٨,٤٢٢
-	-	-	-	-	-
٦٢	٦٢	٩٢	٩٢	٩٢	١٠١
٢,١٥٠	٢,١٣٤	٢,١٢٤	٢,٠٧٥	٢,١٢٤	٢,٠٥٢
٨٠٢	٩٦٢	١,١٢٢	١,٤٤٣	١,٢٨٣	١,٩٢٤
٢٩٧,٦٥٢	٢٨٩,٤٩٠	٢٦٨,٦٥٥	٢٥٤,٥٣٢	٢٥٤,٥٣٢	٢٣٣,٧٠٤
٢٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	١,٢٢٥
-	-	-	٦,٣٩٢	٥,٦٤٠	١٥,٦٨٦
٢٤٦,٦١٢	٤٨٢,٥٤٥	٤٥٦,٠٩٠	٢٩١,٦٤٠	٣٦٠,٢٣٣	٢٠١,٩٣٢
٤٦,٥٦٥	٤٦,٥٦١	٥٢,٩٣١	٦٦,٣٩٦	٦١,٩٢٢	١٥,٨١٨
٢٦٣,١٣٩	٢٤٨,٢٩٨	٢٤٤,٤٠٣	٢١٧,٥٤٢	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥
٢,١٩٩,١٦٥	٢,١٢٠,١٥٧	٢,٠٠٤,٣٤٧	١,٧٨٠,٦٥٨	١,٨٦٦,١٨٨	١,٥٣٨,٤٦١
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ١/٦</b>					
%٨٨.٩	%٨٥.٥	%٨١.١	%٨٢.٢	%٨٥.٨	%٨٠.٩
%٧٩.٤	%٧٦.٥	%٧٢.٣	%٧٣.٣	%٧٦.٨	%٧٣.٢

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزي المصري

\* بيان مبدئي، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٢/ تشمل السندات المصدرة بالدولار وال يورو بدءاً من يونيو ٢٠١٢.

٣/ تشمل السندات الدلارية التي سبق إصدارها في كل من عام ٢٠٠١، ٢٠١٠، و ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أنه اعتباراً من يونيو ٢٠١٢ فقد تم إضافة رصيد شهادة المصري الدلارية إلى هذا البند. هذا وقد بلغ رصيد السندات الدلارية ٤٧٤٢ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٤ بينما بلغ رصيد شهادة المصري الدلارية ٢٣٣١ مليون جنيه.

٤/ في ضوء ما تنص به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذي تم اقتراضه من خلال بنك الاستثمار القومي) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق، وذلك في ١ يوليو ٢٠٠٦. ويتم سنوياً إصدار سندات جديدة في حالة وجود مديونية مستحقة على وزارة المالية لصالح صناديق التأمينات الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إصدار سندات باجمالي مبلغ ١٥.٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٢ وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الاجتماعية.

٥/ ودائع صناديق التأمين التي تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٦/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمي. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلي لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.